



منصوبات نحوية دراسة وصفية تحليلية

د. جبرين علي عمر

Dr Djibrine Ali Oumar

محاضر بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية اللغات والآداب والإعلام والفنون
بجامعة أنجمينا- تشاد

Lecturer in the Department of Arabic Language and Literature,
Faculty of Languages, Literature, Information and Arts At the
University of Ndjamen Tchad

الملخص:

جاء هذا البحث بعنوان: (منصوبات نحوية) لبيان ما ينصب من (الأسماء)، وهذا الباب يعتبر الباب الثاني من الأسماء، علما بأننا إذا قسمنا الأسماء إلى: (مرفوعات . منصوبات . مجرورات). ولا ندخل (المجزومات)؛ لأن الجزم من خصوصيات الأفعال.

أيضا جاء هذا البحث ليناول الأخطاء النحوية الشائعة في حياتنا اليومية، لأن المنصوبات هي أكثر الألفاظ تداولاً بين الناس، مقارنة بالمرفوعات والمجرورات من الأسماء.

والمنصوبات لا يمكن أن تتجاوز خمسة عشرة، كما أن المرفوعات لا يمكن أن تتجاوز سبعة أشياء، وهذا حسن لطالب العلم، إذا علم أنه لا يوجد مرفوع سوى هذه السبعة استراح، وإذا علم أنه لا يوجد منصوب سوى هذه الخمسة عشر استراح.

ومن خلال الدراسة تبين أن هذه المنصوبات كلها أسماء ليس فيها فعل، حرف.

ومن خلال الدراسة لا يوجد في اللغة العربية شيء منصوب خارج عن هذه الخمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهي: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، فما كان تابعاً للمنصوب فهو منصوب، يأخذ حكم ما تبعه.

والتابع للمنصوب بعده واحد؛ لأننا لو عدناه أربعة صارت ثمانية عشر.

ولعل بعض النحاة بهذا الترتيب قد نسي شيئاً واحداً؛ لأننا نجد هذا العدد المذكور أربعة عشر.

والذي يظهر لي أن هذا الشيء الواحد المنسي هو (مفعولاً ظن وأخواتها)، فهما من المنصوبات.

الكلمات المفتاحية : منصوبات . نحوية . أسماء

Abstract:

This research came with the title: (parking stakes) to show what is focused on (names), and this section is considered the second section of the names, knowing that if we divide the names to: (sizes - pans - segments). We do not enter (reward); Because assertion is one of the peculiarities of actions. Also, this research came to the rumor of common grammatical errors in our daily life, because the stakes are the most common circulation among people, compared to the defenses and grooves of the names. And the positions cannot exceed five nests, just as the attributes cannot

exceed seven things, and this is good for the seeker of knowledge, if he knows that there is no raised except for this seven, and if he knows that there is no stipulated except for these fifteen conveniences.

Through the study, it turns out that all of these phases are names that have no verb, a letter. Through the study, there is nothing in the Arabic language erected outside of these fifteen, namely: its effect, the source, the function of time, the function of the place, the state, the visibility, the exception, the name of no, the caller, the effect for it, the effect with it, and the news of it and its sisters and its sisters. , And the name of that and her sisters, and which is affiliated with the essence, which are: adjective, kindness, affirmation, and allowance. And the result of the manner is one of the one; Because if we had four, we became eight. Perhaps some of the grammarians in this arrangement have forgotten one thing; Because we find this number fourteen. What appears to me is that this one forgotten thing is (the effect of thinking and its sisters), as they are enemies. Keywords: firm, grammatical - names

المقدمة:

فإن النحو العربي من أهم الفنون التي لا يمكن أن نستغني عنها أي دارس في مجال الدراسات اللغوية خصوصا والعربية عموما، والشيء الذي يلاحظ أن الضعف في مجال النحو سيؤدي إلى الضعف في غيره من المجالات الأخرى.

لذا سميت هذا البحث تحت مسمى (منصوبات نحوية) ونعني بها منصوبات الأسماء ، وقد أجمع النحويين على أنها خمسة عشر، وهي كلها أسماء، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد المرفوعات من حيث تقسيم النحو إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات.

وأما كونها خمسة عشر فهذا من حيث التتبع والاستقراء، ولا يكمن زيادتها أو نقصها.

وقد لاحظ الباحث أن النحويين يذكرونها خمسة عشر، وإذا عدتها تجدها أربعة عشر؛ لأنهم نسوا واحدا وهو (مفعولا ظن وأخواتها)

. أهداف البحث:

تكمّن أهمية البحث في معرفة الأمور الأساسية والدقيقة لفن النحو، ومدى اهتمام العلماء بها، ولا سيما القدماء منهم، وأن فن النحو سلم لمن يريد الصعود إلى الفنون الأخرى.

. أهداف البحث:

1. تعزيز مكانة اللغة العربية، لأنها تعتبر اللغة الأم للغات، وأنها اللغة الوحيدة التي حفظت من التغيير والتبديل.
2. تجديد العهد لهذه اللغة؛ لأنها لغة دين وثقافة، يجب وصولها لمن يريد الوصول والنهوض، فلا نهضة لنا إلا بها.
3. إعادة النظر في كيفية التعامل مع لغتنا العربية، خصوصاً النحو والإعراب وأنه لسان وبدونه لا يمكن أن نتوصل إلى حقائق اللغة.

. إشكالية البحث:

ما مدى انسجام دراسة فن النحو مع الدراسة الحديثة للفنون الأخرى، وما العلاقة أو الارتباط بينهما.

منهج البحث:

يتمثل فيما يلي:

1. جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع ودراستها وتحليلها، ثم أخذ الخلاصات مع التركيز على سهولة الأسلوب.
2. الاطلاع على كتب الأقدمين والمحدثين، وما مدي تأثير اللاحق بالسابق.
3. مناقشة الآراء مع أدلتها الواردة والتعليق عليها مع اعتبار الأخذ بالأسهل.

هيكل البحث:

وأما خطته فجاءت مشتملة على خمسة عشر مبحثاً، وخاتمة تحتوي على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وذلك على النحو التالي:

- . المبحث الأول: المفعول المطلق.
- . المبحث الثاني: المفعول له.
- . المبحث الثالث: المفعول فيه.
- . المبحث الرابع: المفعول معه.
- . المبحث الخامس: ظرف الزمان.
- . المبحث السادس: ظرف المكان.
- . المبحث السابع: الحال.
- . المبحث الثامن: التمييز.
- . المبحث التاسع: الاستثناء.
- . المبحث العاشر: اسم (لا) .
- . المبحث الحادي عشر: المنادى.
- . المبحث الثاني عشر: المفعول من أجله.
- . المبحث الثالث عشر: خبر كان وأخواتها.
- . المبحث الرابع عشر: اسم إن وأخواتها.
- . المبحث الرابع عشر: مفعولا ظن وأخواتها.
- . المبحث الخامس: التابع للمنصوب.

. الخامة:

أ . أهم النتائج.

ب . التوصيات.

ج . المقترحات.

. قائمة المصادر والمراجع.

. المبحث الأول: المفعول المطلق:

وقبل الدخول في هذا المبحث أشير إلى مفهوم المنصوبات، أو مفهوم النصب، والنصب لغة: الإعياء من العناء، والفعل نَصِبَ الرجل بالكسر نصبا، أي: أعيا وتعب.⁽¹⁾

ومن ذلك قول الشاعر:

كليني يا أميمة ناصب وليل أفاسيه بطيء الكواكب⁽²⁾

الشاهد قوله: ناصب، بمعنى منصوب، وقيل: ناصب فاعل، بمعنى مفعول فيه؛ لأنه ينصب فيه ويُتعب، وفي التنزيل قوله تعالى: {فإذا فرغت فانصب}،⁽³⁾ قال قتادة: فإذا فرغت من صلاتك فانصب في الدعاء.⁽⁴⁾

ويقال: نَصَبَ ينصب نصبا ، أي: إذا تعب، ويقال: نَصَبَ الرجل فهو ناصب، وقيل: النَّصْبُ والنُّصْبُ والنُّصْبُ: الداء والبلاء والشر، وقيل: النَّصْبُ مصدر نصبت الشيء إذا أقمته.⁽⁵⁾

1 - ينظر لسان العرب، ج6، ص: 4449، مادة(نصب)

2 - البيت وهو منسوب للنابغة، في الكتاب، ج3، ص: 382، وشرح الرضي، ج1، ص: 398.

3 - الشرح، الآية، 7.

4 - ينظر لسان العرب، ج6، ص: 4449.

5 - المصدر نفسه، ج6، ص: 4449.

وقيل: النصب والنُصْبُ: الداء والبلاء، والنصب: العلم المنسوب، وفي الإعراب كالفتح في البناء، وقيل: النواصب والناصبية وأهل النصب: المتدينون ببِغْضَةِ علي رضي الله عنه؛ لأنهم نصبوا له، أي: عادوه، وقيل: الناصب هو: اسم فرس حُوَيْص بن بُجَيْر. (6)

وإصطلاحاً: هو العلم المنسوب، وهو في الإعراب كالفتح في البناء، وهذا اصطلاح نحوي. (7)

والجمع منصوبات، وهو ما اشتمل على علم المفعولية، (8) وقيل: المنصوبات من الأسماء هو ما خلا من الإسناد والإضافة إلى اسم أو حرف، فموضعه النصب. (9)

إذن؛ من خلال ما سبق يظهر لنا أن النصب له معان عدة، منها: الإعياء والتعب، ومنها: الداء والبلاء، ومنها: إقامة الشيء، وأما عند النحويين: هو العلم المنسوب، وهو ما اشتمل على علم المفعولية.

وقد يطلق منصوبات الأسماء ويتعلق به شيان، أولهما: تعريف المنصوبات بأنها جمع منصوب، من النصب، وأما الثاني: فهو ذكر المنصوبات بعد المرفوعات من الأسماء، لتقدم رتبة الرفع على النصب.

والمنصوبات على قسمين:

الأول: أصل في النصب، وهي المفعولات الخمسة: المفعول المطلق، والمفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول له.

وعلى هذا عبر الفارسي بقوله: الأسماء المنصوبة على ضربين، أحدهما: يجيء بعد تمام الكلام، وهو على ضربين: مفعول، ومثبه بالمفعول، فالمفعول على ضروب: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول معه، ومفعول له، والآخر: ما يجيء منتصباً على تمام الاسم، وقد مثل له بقوله: نحو عشرون درهما. (10)

6 - ينظر القاموس المحيط، ج1، ص: 176- 177، مادة(نصب)

7 - ينظر القاموس المحيط، ج1، ص: 177.

8 - ينظر معجم مقاليد العلوم، ص: 82.

9 - ينظر الموجز، ج1، ص: 256.

10 - ينظر المقتصد، ج1، ص: 579.

وقد قسمها بعض النحويين إلى ما هو أصلا في النصب، بعنوان: المفعولات الخمسة، والثاني: ما هو محمولا عليه، وهو غير المفعولات، من الحال، والتمييز، وغير ذلك.⁽¹¹⁾
وقد اختلف النحاة في كون المفعولات خمسة على آراء:

الأول: ذهب البصريون على أن المفاعيل خمسة،⁽¹²⁾ وهو قول الفارسي،⁽¹³⁾ وعليه أكثر النحويين.

والثاني: ذهب الكوفيون إلى أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد، وهو المفعول به، وباقيها مشبه بالمفعول.⁽¹⁴⁾

والذي يظهر لي أن من قال المفعولات خمسة، جعل المفعول معه، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول المطلق، كلها داخلة تحت مفهوم المفعول.

المبحث الأول: المفعول المطلق (المصدر)

المفعول المطلق يأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للمفعولات، وهو الأكثر، وبعض النحويين يأتي به في المرتبة الثانية بعد المفعول به.

والمفعول المطلق: هو المصدر، وقد يطلق المصدر ويراد به المفعول المطلق.

وسمي المفعول المطلق مفعولا مطلقا؛ لأنه مفعول لا يتعدى بحرف، لا ب(الباء)، ولا ب(في)، ولا ب(اللام)، فلذلك سموه مفعولا مطلقا، يعني غير مقيد بشيء.

وقد نص على ذلك الفارسي بقوله: المفعول المطلق وهو الذي لم يقيد بشيء من حروف الجر.⁽¹⁵⁾

11 - الكافية في النحو، عثمان بن عمر، جلال الدين أبي عمرو، المعروف بابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1405 هـ - 1985 م، ص: 112.

12 - ينظر الإرتشاف، ج 3، ص: 1351.

13 - ينظر المقتصد، ج 1، ص: 579.

14 - ينظر الإرتشاف، ج 3، ص: 1351.

15 - ينظر المقتصد، ج 1، ص: 580.

فهو لم يقيد بحرف جر، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه.

وقيل: المفعول المطلق هو اسم ما فعله فاعل مذكور بمعناه.⁽¹⁶⁾

إن؛ من خلال ما سبق نجد أن المفعول المطلق هو المصدر، والمصدر هو ما كان مكانا لصدور الأشياء، فأنت إذا صرفت الفعل مرتين جاء المصدر، فنقول: ضرب يضرب ضربا، ف(ضربا) هو المصدر.

والمصدر إما أن يكون من لفظ الفعل، أو من غير لفظه، فإن كان من لفظه جاريا عليه انتصب بالفعل مبهما كان أو مختصا، نحو: قعد قعودا، وإن كان من غير لفظه نحو: قعد جلوسا، فقد اختلف فيه النحاة على عدة آراء:

الأول: أنه منصوب بمضمر، أي: جلس جلوسا، وهو مذهب جمهور النحويين.⁽¹⁷⁾

والثاني: التفصيل، فإن كان للتوكيد عمل فيه الفعل المضمر الذي هو من لفظه، وإن كان مختصا فإما أن له فعل أو لا، فإن كان له فعل عمل فيه الفعل المضمر، وإن لم يكن له فعل عمل فيه الفعل الظاهر، نحو: قعد القرفصاء، وهو ظاهر كلام الفارسي،⁽¹⁸⁾ ومذهب أبي الفتح.⁽¹⁹⁾

والثالث: ذهب المبرد،⁽²⁰⁾ في نحو: قعد القرفصاء، أنه على حذف موصوف، أي: القعدة القرفصاء.⁽²¹⁾

وأما تقديمهم المصدر على الجملة كما في قولهم: اعترافا عليّ ألف درهم، وحقا هو ابني، فموضع خلاف بين النحويين، قال أبو حيان: لا يجوز أن تقول: اعترافا عليّ درهم، ولا حقا هو ابني.⁽²²⁾

والخلاف في هذه المسألة كالآتي:

16 - ينظر معجم مقاليد العلوم، ص: 82.

17 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1355.

18 - ينظر المسائل المنثورة، ص: 1-2.

19 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1355.

20 - ينظر رأي المبرد في الأصول، ج1، ص: 160.

21 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1355.

22 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1375.

الأول: ذهب بعض النحويين على أنه لا يجوز تقديم هذين المصدرين على الجملة، فلا يجوز أن نقول: اعترافا عليّ درهم، ولاحقا هو ابني، وهو مذهب الزجاج،⁽²³⁾ وهو اختيار أبي حيان.⁽²⁴⁾

والثاني: جواز ذلك، قال أبوحيان: وأجاز بعضهم تقديمهما على الجملة، قال أبوعلي⁽²⁵⁾ يجوز غير ذي شك زيد منطلق، فيقدم ويأخر.⁽²⁶⁾

والثالث: قال أبوحيان: جواز توسطه، قال الزجاج: ولا يمتنع التوسط، نحو: زيد حقا أخوك، وهو مسموع من كلامهم.⁽²⁷⁾

والرابع: يرى الرضي: أنه لا بأس بذلك، حيث عبر عن ذلك بقوله: وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملين في المصدرين، لافادتهما.⁽²⁸⁾

فالظاهر من هذا أنه يجوز تقديم المصدر على الجملة؛ لأنه اختياري على الفارسي.

قال أبوحيان: وهذه المصادر منصوبة بإضمار فعل من لفظها، كأنه قال: اعترف اعترافا، وأجاز الفراء والمبرد الرفع في جميع هذه المصادر.⁽²⁹⁾

واختلف النحاة أيضا في (هنيئا مريئا) على عدة أقوال:

الأول: هما صفتان نصبوها نصب المصادر المدعوة بها بالفعل غير المستعمل إظهاره

23 - ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي، ج1، ص: 328.

24 - ينظر الإرشاف، ج3، ص: 1355.

25 - ينظر الإرشاف، ج3، ص: 1375.

26 - نظر شرح الرضي، ج1، ص: 328.

27 - ينظر الإرشاف، ج3، ص: 1375.

28 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1379.

29 - ينظر الكتاب، ج1، ص: 316.

المخترن للدلالة التي في الكلام عليه، كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئاً مريئاً، أو هنأه هنيئاً، ففي تقدير: (ثبت) يكون حالاً مبنية، وفي تقدير: (هنأه) حالاً مؤكدة،⁽³⁰⁾، وهو قول سيبويه.⁽³¹⁾

والثاني: جواز أن يكون نعت مصدر محذوف، كما في قوله تعالى: { فكلوه هنيئاً مريئاً }،⁽³²⁾ أي: أكلا هنيئاً، وهو قول الزمخشري.⁽³³⁾

والثالث: أن (مريئاً) منتصبة انتصاب هنيئاً، والتقدير: عنده ثبت مريئاً، ونسب للفارسي

المبحث الثاني: المفعول له

المفعول له هو أحد المفعولات الخمسة، وبعض النحويين يسمونه المفعول من أجله، إلا أن الأكثر تسمية المفعول له، وعلى هذا ذهب أبو علي الفارسي.⁽³⁴⁾

والمفعول له: هو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل، فقولهم: (الاسم) يدخل فيه جميع الأسماء؛ اسم جنس، يشمل الأسماء المرفوعة، والمنصوبة، والمجرورة.

و(المنصوب) يشمل كل منصوبات الأسماء، فهو جنس يدخل فيه أنواع، و(الذي يذكر بياناً) هذا نسميه فصلاً؛ لأنه فصل بين المفعول من أجله وبقية المنصوبات.

وقيل: المفعول له: هو ما فعل لأجله فعل متكور⁽³⁵⁾

1- ينظر الارتشاف، ج3، ص: 1379.

2- المصدر نفسه، ج3، ص: 1379.

32 - النساء، الآية، 4.

33 - ينظر الارتشاف، ج3، ص: 1380.

34 - ينظر المقتصد، ج1، ص: 579.

35 - ينظر معجم مقاليد العلوم، ص: 82.

وعلاوة المفعول له أن يقع جوابا لكلمة (لم) فمثلا لو قلت: قام زيد إجلالا لعمرو، فكلمة (إجلالا) اسم منصوب مذكور لبيان سبب وقوع الفعل، ما سبب قيام زيد؟ هو إجلالا لعمرو، لم قام زيد؟ إجلالا لعمرو.

وأما الناصب للمفعول له هو الفعل الذي قبله، ولهذا يقول أبو علي الفارسي: المفعول له: الاسم الذي ينتصب بالفعل الذي قبله، وإنما تذكره لتعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل، فهو جواب (لم)، كما كان الحال جواب (كيف)، وذلك نحو قولك: ضربته تقويما له، وجئتك إكراما لك، وأكرمته حذر شره، فالمعنى: ضربته للتقويم، وجئتك للإكرام، وأكرمته للحذر.⁽³⁶⁾

والمفعول له لا يكون إلا مصدرا، ولهذا يقول أبو حيان: تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدرا، وزعم يونس:⁽³⁷⁾ أن قوما من العرب يقولون: أما العبيد

فدوعبيد، بالنصب، وتأول نصب العبيد على المفعول له، وإن كان (العبيد) غير مصدر، وقبح ذلك سيبويه بقوله: وهو قليل خبيث،⁽³⁸⁾ وإنما أجازة على صغفه إذا لم يُرد عبيدا بأعينهم.⁽³⁹⁾

وقد اشترط النحويون لهذا المصدر شروط:

الأول: أن يكون هذا المصدر سببا لحدث، أو مسببا عنه.

والثاني: زاد بعضهم أن يكون من أفعال النفس الباطنة؛ لا من أفعال الجوارح.⁽⁴⁰⁾

والثالث: قال أبو حيان: أجاز أبو علي الفارسي:⁽⁴¹⁾ جئتُكَ ضَرَبَ زيد، أي لتضرب زيد، والضرب من فعل الجوارح.⁽⁴²⁾

36 - ينظر الإيضاح العضدي، ص: 197.

37 - ينظر رأي يونس في الكتاب، ج1، ص: 389.

38 - المصدر نفسه، ج1، ص: 389.

39 - ينظر الإرشاف، ج3، ص: 1383.

40 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1383.

41 - ينظر المسائل المنثورة، ص: 13.

42 - ينظر الإرشاف، ج3، ص: 1383.

والرابع: اشترط الأعلم، وناس من المتأخرين أن يكون مقارنا للفعل في الزمان، فلا يجوز: أكرمتُ أمسِ طَمَعًا غدا في معروفك. (43)

والخامس: اشترطوا أيضا في نصبه اتحاد فاعله، وفاعل فعل الفعل المعلن. (44)

وأما مذهب سيبويه، (45) والفارسي، (46) أنه ينصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر، ظاهرا، كضربت زيدا تأديبا، أو مقدرًا، نحو: أخذبا على قومك، أي أجنبت حذبا على قومك. (47)

قال أبوحيان: وإذا فقدت المصدرية صريحا، أو مقدرًا مع (أن) و(أنَّ) لم يوصل الفعل إلا باللام، أو بما في معناها من حروف السبب، وذلك (من)، و(الياء)، وكذا(في) عند بعضهم، مثال: قوله تعالى: { هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا... } (48)

وقول الشاعر:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة *** كفاني ولم أطلبُ قليلٌ من المال. (49)

فلو كان اسم إشارة أو ضميره، لم ينصب، بل لأبد من حرف السبب. (50)

وقال أيضا: ومن شرط اتحاد الفاعل والزمان، إذا فقد أحدهما لم ينتصب، بل يجر بحرف السبب، فمثال تغاير الفاعل قول الشاعر:

وإني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ قِترَةً *** كما انتفض العصفورُ بلَّله القَطْرُ (51)

فالعرو من القتر، والذكرى منه.

43 - ينظر الارتشاف ج3، ص: 1383.

44 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1383.

45 - ينظر الكتاب، ج1، ص: 369.

46 - ينظر المسائل المنثورة، ص: 13.

47 - ينظر الارتشاف، ج3، ص: 1383.

48 - البقرة، الآية، 189.

49 - البيت من بحر الطويل، وهو منسوب لأمرئ القيس، في ديوانه، ص: 129، والكتاب، ج1، ص: 79، والإنصاف، ج1، ص: 84.

50 - ينظر الارتشاف، ج3، ص: 1385.

51 - البيت من بحر الطويل، وهو منسوب لامرئ القيس، في ديوانه، ص: 114، وشرح التسهيل، ج2، ص: 196.

ومثال تغاير الزمان قول الشاعر:

فجئتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثيابها *** لدى السَّترِ إلا لِبَسَةِ المتفضل (52)

قالنَّضُو متقدم، والنوم متأخر (53)

قال أبو حيان: وإذا نابت (أن) و(أن) عن المصدر فلا يشترط اتحاد الزمان، ولا اتحاد الفاعل، والعامل إذ ذاك الفعل، أو ما جرى مجراه، أو معنى الفعل، وأما مع تصريح المصدر فلا ينصبه معنى الفعل، بل لا بد من حرف الجر. (54)

وقال الجمهور جر المصادر بالحروف جائز، وقال الجزولي (55) إذا كان نكرة فلا يجوز جره، لا يجوز: قمت لإعظام لك. (56)

قال أبو حيان: وقد حكى عن أبي علي (57) جواز النصب، فتقول: جئتك ضرب زيد، أي لتضرب زيد. (58)

وقال أيضا: وأما قوله تعالى: {إلا تذكره لمن يخشى} (59) فمنصوب بفعل مضمر، قاله الفارسي. (60)

والمفعول من أجله لا يجوز أن يقام مقام الفاعل، قال أبو حيان: المفعول من أجله: ذهب الفارسي، وابن جني، والجمهور، إلى أنه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل، سواء أكان منصوبا أم بحرف جر. (61)

المبحث الثالث: المفعول فيه

52 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1387.

53 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1387.

54 - هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى العلامة، أبو موسى الجزولي، له من التصانيف: شرح أصول بن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهي حواشي على الجمل للزجاجي، مات سنة 605هـ، ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج1، ص: 236-237.

55 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1386.

56 - ينظر المسائل المنثورة، ص: 13.

57 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1388.

58 - ينظر الإيضاح العضدي، ص: 177.

59 - ينظر الإيضاح العضدي، ص: 177.

60 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1389.

61 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1389.

والمفعول فيه هو (الظرف) كما نص على ذلك الفارسي بقوله: المفعول فيه على ضربين: ظرف من الزمان، وظرف من المكان. (2)

وقد أطلق أبو حيان على الظرف: المفعول فيه، (3) يعني أن المفعول فيه هو الظرف؛ لأن الظرف إما مكان، كالبيت، وإما زمان، كالشهر، وكل منهما يقع الفعل فيه، ولهذا يسميه النحويون (باب المفعول فيه).

إذن؛ نحن لا بد أن نقع في ظرف، بل لا بد أن نقع في ظرفين، أحدهما: مكاني، والثاني: زمني، كل إنسان يعيش في مكان، وكل إنسان يعيش في زمان، ولهذا لا بد من الظرفين.

إذن؛ فما هم ظرف الزمان؟ وما هو ظرف المكان؟

ظرف الزمان: هو اسم الزمان المنصوب بتقدير (في) يبين الزمن الذي وقع فيه الفعل؛ لأنك لو قلت: صمْتُ يومَ الخميس، كان معناه: صمت في يوم الخميس.

وظرف المكان: هم اسم المكان المنصوب بتقدير (في) يعني الظرفية؛ لأنك لو قلت: صليت وراء الإمام، كان المعنى صليت في المكان الذي وراء الإمام.

وقد قال أبو حيان في حديثه عن المفعول فيه : وهو الظرف، وهو ما انتصب من وقت، أو مكان، على تقدير (في) باطراد لواقع فيه مذكور، أو مقدر. (62)

وقوله من (وقت) يعني ظرف الزمان، أو (مكان) يعني به ظرف المكان.

ومثال المذكور فيه: قمت يومَ الجمعة، ف(اليوم) واقع فيه القيام، وكذلك: قمت أمامك، ف(الأمام) واقع فيه القيام، ومثال المقدر: زيد أمامك والقتال يومَ الجمعة.

وقد اختلف النحاة في تسمية هذه الظروف على عدة:

62 - ينظر الإرشاد، ج3، ص: 1389.

الأول: هذه الظروف يسميها البصريون ظروفًا،⁽⁶³⁾ قال أبو حيان: وما اصطلاح البصريون من التسمية للمكان والزمان بالظروف ليس يَشُوغُ عند الكوفيين تسميته ظرفًا.⁽⁶⁴⁾

والثاني : ذهب الكسائي إلي تسميتها بالصفات.⁽⁶⁵⁾

والثالث : ذهب بعضهم إلي تسميتها بالمحال أو محلا.⁽⁶⁶⁾

والرابع : ذهب الكوفيون إلي تسميتها بالصفة الناقصة، إذا كانت هذه الظروف غير محل للأسماء.⁽⁶⁷⁾

وأما الظرف بين التصرف وعدمه فقال فيه أبي حيان: وما عُيِّنَ من ضَحَى، وضحوه، وبُكَيْرٍ، وسُحَيْرٍ، وصباح، ومساء، ونهار، وليل، وعممة، وعشاء، وعشية، وهذه كلها نكرات، ولذلك توصف بالنكرة، وإن كان يراد بها من يوم بعينه، تقول: أتيتك يومَ الخميس ضحَى، فترفعه، وكلها لا تتصرف.⁽⁶⁸⁾

وأجاز الكوفيون تصرف ما عُيِّنَ من ضحوه، وعممة، وليل، ونهار، فتقول: سير عليه ضحوه، وسير عليه ليل ونهار.⁽⁶⁹⁾

ونقل عن الأخفش: ضحوه وعممة، إذا أريد بهما وقت بعينه ارفع وانصبه، حتى أسمعُ العرب تَرَكَتُ فيهما الرفع، فأقول: سير عليه ضحوه وضحوه، وعممة وعممة.⁽⁷⁰⁾

ونقل عن سيبويه النصب، وقال: لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفًا.⁽⁷¹⁾

63 - ينظر الإنصاف، ج1، ص: 204.

64 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1389.

65 - ينظر الإنصاف، ج1، ص: 204.

66 - المصدر نفسه، ج3، ص: 204.

67 - ينظر الإنصاف، ج1، ص: 204.

68 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1395.

69 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1395.

70 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1395.

71 - ينظر الكتاب، ج1، ص: 225.

وقال أبوحيان: سمع في ضحوه وعشية العلمية، والأكثر التنكير، وجعل الفارسي،⁽⁷²⁾ فَيَنَّةً، والفينة مما تعاقب عليه التعريفان، العلمية، و(أل)، وألحق بمنوع الصرف ما لم يُصَف من مركب الأحيان، تقول: يزورنا فلان صباح مساء، ويوم ويوم، والمعنى: كل صباح ومساءً، وكل يوم، فلا يستعمل حال تركيبه إلا ظرفاً، فإن أضيف صدره إلى عجزه استعمل ظرفاً، وغير ظرف، وكان معناه معنى عطفه بالواو في قوله: صباحا ومساءً، ومعناه كل صباح ومساءً.⁽⁷³⁾

وقال أبوحيان: وأما إذا استغرق الفعل الظرف، قارنه أو لم يقارنه، فقد اختلف فيه النحاة على قولين:

الأول: البصريون يجيزون فيه الظرف، والتوسع، نحو: الصوم يوم الخميس، نصبا ورفعاً.⁽⁷⁴⁾

والثاني: ذهب الكوفيون إلى منع النصب على الظرف، فإن لم يستغرق جاز، نحو: جئنا يوم الخميس.⁽⁷⁵⁾

وأما مجيء (إذ) بعد (بيننا وبينما) فيقول فيه أبوحيان: ومجيء (إذ) بعد (بيننا وبينما) عربي مسموع، فلا يلتفت لمن أنكره، والفصيح الكثير أن لا يؤتى ب(إذ)،⁽⁷⁶⁾ وذهب أبو عبيدة إلى أن (إذ) زائدة، فالعامل في (بيننا وبينما) الفعل المذكور، بعد (إذ) كحاله إذا لم يذكر.⁽⁷⁷⁾

وقال أبو حيان أيضاً: وبين في الأصل ظرف مكان، تتخيل بين شيئين، أو شيئاً، أو ما في تقدير ذلك، ولما لحقتها (ما) أو الألف استعملت للزمان.⁽⁷⁸⁾

وقال أيضاً: قال بعض أصحابنا هي ظرف زمان، بمعنى (إذ)، والجملة بعد (بيننا) و(بينما) اسمية وفعلية، نحو: قول الشاعر:

فبيننا نُبغي الصيدَ جاء غُلامُنَا *** يَدِبُّ وَيُخْفِي شَخْصَه وَيُضَائِلُه⁽⁷⁹⁾

72 - ينظر المسائل الحليات، ص: 287.

73 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1395.

74 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1395.

75 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1401.

76 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1405.

77 - ينظر رأي أبي عبيدة في شرح الكافية للرضي، ج3، ص: 199.

78 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1406.

79 - البيت من بحر الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه، ص: 89.

وذهب بعض النحاة : أنها لا تضاف إلا في الجملة الابتدائية، وإذا جاء فعل كان على حذف المبتدأ.⁽⁸⁰⁾

وقال أبوحيان: وفي هذه الجملة مذاهب:

أحدها :أنهما مضافان إليها نفسها دون حذف

والثاني: ذهب الفارسي،⁽⁸¹⁾ وابن جنبي،⁽⁸²⁾ إلى حذف زمان، والتقدير: بينما أوقات زيد قائم جاء عمرو.⁽⁸³⁾

والثالث : أن (ما) و(الألف) كافان، والجمعة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

والرابع: أن(ما) كافة، والجملة لاموضع لها من الإعراب.⁽⁸⁴⁾

وأما (إذا) فقد اختلفت فيها آراء النحاة:

الأول:قال أبوحيان:يرى ابن جنبي⁽⁸⁵⁾ أن (إذا) قد تكون مبتدأ، قال كقوله تعالى: { إذا

وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجت الأرض رجا }⁽⁸⁶⁾، في قراءة من نصب (خافضة

رافعة)، تقديره: ذلك وقت وقوع الواقعة، خافضة قوم رافعة آخرين وقت رجّ الأرض، ومن منع ذلك تأول.⁽⁸⁷⁾

والثاني: أنها تأتي للمفاجعة، وهي ظرف زمان، وهو مذهب الرياشي،⁽⁸⁸⁾ والزرجاج، وهو اختيار ابن طاهر، فإذا

قلت: خرجتُ فإذا زيد، فالتقدير: خرجت فالزمانُ حضور زيد⁽⁸⁹⁾

⁸⁰ ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1406.

⁸¹ - ينظر رأي الفارسي في الهمع، ج1، ص: 211.

⁸² - ينظر الخصائص، ج3، ص: 122.

⁸³ - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1406.

⁸⁴ - المصدر نفسه، ج3، ص: 1406.

⁸⁵ - ينظر المحتسب، ج2، ص: 307.

⁸⁶ -الواقعة، الآية، 1- 4.

⁸⁷ - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1412.

⁸⁸ - هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبوإسحاق الزجاج، لزم المبرد، وله من التصانيف: معاني القرآن، والإشتقاق، وشرح أبيات سيبويه، والقوافي، وغير ذلك، مات سنة 311هـ، ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج1، ص: 309.

⁸⁹ - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1412.

والثالث: أنها ظرف مكان، قال أبوحيان: وهي ظرف مكان في مذهب الفارسي،⁽⁹⁰⁾ وأبي الفتح، وعُزِّي إلى سيبويه،⁽⁹¹⁾ وعزِّي القولان إلى المبرد.⁽⁹²⁾

يعني ظرف مكان في بعض أقواله، وظرف زمان في قول آخر.

والرابع: أنها حرف، وهو قول بعض النحاة، وقد نسب ذلك إلى الأخفش.⁽⁹³⁾

المبحث الرابع: المفعول به

المفعول به هو ما يقع عليه فعل الفاعل، فهو مفعول به، فإذا قلت: ركبت الفرس، فالمفعول به هو (الفرس)؛ لأنه وقع به فعل الفاعل، فالذي يقع عليه به فعل الفاعل هو المفعول به.

وقد مثل له أبو علي الفارسي بقوله: سمعت زيدا،⁽⁹⁴⁾ وهذا المثال الذي ذكره الفارسي يحتاج إلى تأمل؛ لأن ذات (زيد) لا تسمع.

وقال أبوحيان: هو ما كان محلا لفعل الفاعل خاصة، نحو: ضربتُ زيدا، وهو منصوب إذا لم يبين لما لم يسم فاعله.⁽⁹⁵⁾

فقوله: ما كان محلا لفعل الفاعل، يعني الذي وقع عليه فعل الفاعل.

وقال أيضا: وأما في نحو: دخلت البيت، فقد اختلف فيه النحاة على عدة آراء:

الأول: ذهب الجرمي، والأخفش، إلى أنه ينتصب انتصاف المفعول به مع (دخلت)،

نحو: هدمت البيت.⁽⁹⁶⁾

90 - ينظر المسائل العسكرية، ص: 86.

91 - ينظر الكتاب، ج3، ص: 60.

92 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1412.

93 - ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل، ج2، ص: 214.

94 - ينظر الإيضاح العضدي، ص: 9.

95 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1466.

96 - الصدر نفسه، ج3، ص: 1435.

والثاني: ذهب الأخفش أيضا إلى أنه مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجر، تقول: دخلت البيت، ودخلت في البيت، وبه قال جماعة.⁽⁹⁷⁾

والثالث: ذهب الفارسي،⁽⁹⁸⁾ إلى أنه يتعدى في الأصل بحرف الجر، وهو (في)، إلا أنه حذف اتساعا، فانتصب على المفعول به.⁽⁹⁹⁾

إن؛ من خلال هذه الأقوال التي تقدم ذكرها يتضح لنا أن الإختلاف في هذا المثال: دخلت البيت، ف(البيت) منتصب على أنه مفعول به، والثاني: أن الفعل مما يتعدى تارة بنفسه، فيجوز لنا أن نقول: دخلت البيت، والثالث: أن الفعل لا يتعدى بنفسه، وإنما تعدى إلى المفعول به بحرف الجر، فنقول فيه: دخلت في البيت.

المبحث الخامس: المفعول معه

المفعول معه: هو المفعول الذي سببه المعية، يعني المصاحبة.

وقد عرفه الفارسي بقوله: المفعول معه: الاسم ينتصب بأنه مفعول معه، يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف، وذلك نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، فالمعنى: استوى الماء مع الخشبة.⁽¹⁰⁰⁾

وعرفه أبوحيان بقوله: هو الاسم التالي وأوّا تجعله بنفسها في المعنى، كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة.⁽¹⁰¹⁾

وقوله: الاسم، خرج بهذا القيد الفعل، والحرف، والمنصوب خرج بهذا القيد المرفوع والمجرور.

وعرفه السيوطي: بأنه مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى.⁽¹⁰²⁾

. الخلاصة:

97 - المصدر نفسه، ج3، ص: 1435.

98 - ينظر الإيضاح العضدي، ص: 170.

99 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1435.

100 - ينظر الإيضاح العضدي، ص: 193.

101 - ينظر الإرتشاف، ج3، ص: 1483.

102- ينظر معجم مقاليد العلوم، ص: 2.

أ . أهم النتائج:

1. أن المنصوبات ركن من الأركان النحوية، فلو قسمنا المسائل النحوية إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات، ومجزومات، فنجد أن المنصوبات تأتي في المرتبة الثانية من هذه المسائل، وهذا شامل للأسماء والأفعال. وبالتالي فإن هذا يؤكد أهميتها.

وأما من جهة الأسماء : إذا قسمنا المسائل النحوية إلى مرفوعات الأسماء، ومنصوباتها، ومجروراتها، فإن المنصوبات تأتي أيضا في المرتبة الثانية، وهذا دليل واضح على أهميتها ومنزلتها في المسائل اللغوية عامة، والنحوية خاصة.

2. أيضا اتضح لنا أن المنصوبات أكثر المسائل النحوية استمالا؛ وذلك نظرا لخفتها على اللسان.

3. أيضا اتضح لنا أن المنصوبات من أكثر الأبواب النحوية من حيث العدد، مقارنة بالمرفوعات والمجرورات.

4. أيضا المنصوبات من حيث الواقع الإجتماعي، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي هي أكثر الكلمات تداولاً، وذلك لأن المنصوبات سهلة وميسرة من حيث النطق على اللسان.

5. أيضا تبين لنا أن كثيرا من النحويين وهم في عددها، يذكرها خمسة عشر، وفي العدد نجدها أربعة عشر، تركوا واحدا وهو (مفعولا ظن وأخواتها).

ب . التوصيات:

ج . المقترحات:

. تنظيم الأبواب النحوية علي الآتي:

أ . تقسيم النحو إلى: 1. مرفوعات 2. منصوبات 3. مجرورات، بالنسبة للأسماء.

- ب . تقسيم الأفعال إلى: 1. مرفوعات 2. منصوبات 3. مجزومات.
ج . أن تبدأ المنصوبات ب(المصدر)؛ لأن المصدر هو الأصل، فمصدر الشيء هو أصله الذي أخذ منه.

. قائمة المصادر والمراجع:

- . ابن منظور 1980م، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ج6.
. أنيس، إبراهيم، الدكتور عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي،: المعجم الوسيط، طبعة حسن علي عطية، محمد شوقي، ج3.
. الأزهري 1433هـ . 2001م، محمد بن أحمد، أبو منصور،: معجم تهذيب اللغة،(تحقيق: الدكتور رياض زكي قاسم)، دار المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ج3.
. الفراهيدي 1995م، الخليل بن أحمد، : الجمل في النحو، (تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة)، الطبعة الخامسة، ج1.
. ابن عقيل 1400هـ . 1980م، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،(تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج2.
. ابن هشام، عيد الله ، جمال الدين، بن أحمد بن عبد الله ، الأنصاري، : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1.
. العبكري 1995م، عبد الحسين، أبو البقاء، : اللباب في علل الإعراب،(تحقيق: غازي مختار طليعات) دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى.
. المرادي 1428هـ . 2008م، حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي بدر الدين : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،(شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي بن سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ج2.
. الفارسي 1403هـ . 1992م، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار،: المسائل العسكرية،(تحقيق: محمد الشاكر أحمد محمد أحمد)، كلية اللغة العربية، القاهرة، الطبعة، الأولى.

- . الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي، : المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات، (تحقيق: صلاح الدين عبد الله الشنكاوي)، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية بغداد.
- . ابن الحاجب، 1405 هـ . 1985م، : الكافية في النحو، عثمان بن عمر، جلال الدين أبي عمرو، المعروف بابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ج1.
- . أبو حيان 1418 هـ . 1998م، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب،(تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، الدكتور رمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ج3.
- . الأنباري، 1407 هـ . 1978م، عبد الرحمن بن محمد بن أبي يوسف، أبو البركات، : الإنساف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، صيدة، بيروت، ج1.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: معجم مقاليد العلوم.
- . سيبويه، 1408 هـ . 1988م، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر: الكتاب،(تحقيق: عبد القادر هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1.